www.akhbar-alkhaleej.com

من الإنذار المبكر إلى الحماية..

منتدى «الأسر الخليجية» يبحث التحرك الخليجي لتعزيز صمود الأسرة

وكيل التنمية: التحديات تجاوزت حدود الدولة الواحدة والتعاون الخليجي ضرورة

تغطية: إسلام محفوظ

تصوير: حسن حاجي

أكد زياد درويش وكيل وزارة التنمية الاجتماعية أن التحديات التي تواجه الأسرة الخليجية تتجاوز حدود الدولة الواحدة، الأمر الذي يجعل من التعاون الخليجي وتبادل التجارب والممارسات الناجحة ضرورة لتطوير استجابات أكثر فعالية واستدامة.

جاء ذلك خلال كلمته الافتتاحية في أعمال المنتدى الخليجي السادس للسياسات الأسرية 2026م، الذي يُعقد تحت شعار «الأسر الخليجية في أوقات الأزمات» على مدار يومين بشراكة استراتيجية تجمع بين وزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعهد الدوحة الدولي للأسرة.

كما أشار وكيل وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن الأسرة تمثل الركيزة الأساسية للمجتمع وأحد أبرز مقومات التنمية والاستقرار الاجتماعي، وهو ما انعكس في توجهات دول المجلس نحو تطوير السياسات والبرامج الاجتماعية وتعزيز منظومات الحماية والرعاية بما يحفظ حقوق أفراد الأسرة ويلبي احتياجاتها في ظل المتغيرات والتحديات.

وأوضح أن الأسرة تمثّل النواة الأولى للمجتمع والبيئة الأساسية التي تتشكل فيها القيم والاتجاهات وتنمو من خلالها شخصية الفرد وتتجسد فيها معاني التكافل والمسؤولية، مشيراً إلى أن أهمية دورها تبرز بصورة أكبر في أوقات الأزمات والظروف الاستثنائية، إذ لا تقتصر آثار الأزمات على الجوانب الاقتصادية والمعيشية بل تمتد لتؤثر على الاستقرار النفسي والاجتماعي والعلاقات داخل الأسرة، ما يجعل دعم قدرتها على التكيف والصمود أولوية في السياسات الاجتماعية.

من جانبه أكد محمد بن حسن العبيدلي، المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، أن الأثر الحقيقي للسياسات الاجتماعية يُقاس بمدى قدرتها على توفير الأمان للأسرة في أوقات الأزمات، مشدداً على أن دعم الأسرة لكي تعبر الظروف الاستثنائية يمثل صوناً لتماسك المجتمع بأكمله، وليس استقرار بيت واحد فحسب.



وأوضح العبيدلي أن تداعيات الأزمات تنعكس مباشرة على تفاصيل الحياة الأسرية، سواء بتراجع الدخل، أو بحاجة الطفل إلى الطمأنينة، أو باحتياج كبار السن إلى الرعاية، لافتاً إلى أن قيم التكافل المتوارثة في المجتمعات الخليجية تتطلب إسنادها بسياسات تستبق الخطر، وأنظمة حماية اجتماعية سريعة الاستجابة، وخدمات تصون الصحة النفسية والكرامة الإنسانية، مؤكداً أن «الأزمة لا تنتظر اكتمال الإجراءات، والأسرة لا ينبغي أن تنتظر تفاقم الأزمة حتى يصلها الدعم».

وأشار المدير العام للمكتب التنفيذي إلى أن وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون قد كرّسوا هذا التوجه في اجتماعهم الأخير بالمنامة، عبر قرارهم بإعادة صياغة الاستراتيجية الوزارية وتحديث أولوياتها في ضوء التحديات الراهنة، بما يعزز جاهزية الدول الأعضاء لحماية الأسر في الظروف الاستثنائية.

فيما أكد خالد النعمة – معهد الدوحة الدولي للأسرة– أن الأسر الخليجية تواجه اليوم عالماً تتسارع فيه المتغيرات والتحديات؛ بدءاً من التقلبات الاقتصادية والظروف الاستثنائية، وصولاً إلى التحولات ذات الأبعاد الاجتماعية والديموغرافية.

وأشار إلى أن تداعيات هذه التحديات لا تقتصر على الإطار العام للمجتمعات فحسب، بل تمتد لتلامس تفاصيل الحياة اليومية، مستهدفةً الأسر، ولا سيما الأسر الممتدة، محذراً من أن الأسرة قد تتحول إلى «الخاصرة الرخوة» في أي مجتمع في حال تعرضها للاستهداف أو الهدم.

واستشهد النعمة بنتائج دراسة «مسح للأسر القطرية» الصادرة لعام 2026 حول التماسك الأسري في دولة قطر، والتي أجريت بالتعاون مع معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في جامعة قطر، حيث أظهرت النتائج أن 97% من المشاركين يعتبرون أسرهم المصدر الرئيسي للدعم والأمان في مواجهة التحديات.

وشهدت فعاليات أمس تكريم عدد من الجهات الداعمة للمنتدى، الذي ناقش فيه المشاركون في يومه الأول محاور استراتيجية تستهل بسبل التحول نحو منظومة خليجية استباقية للإنذار المبكر، وتتطرق إلى الصحة النفسية والرفاه الأسري في الظروف الاستثنائية، والمرونة الأسرية في مواجهة الأزمات الصحية والاقتصادية والبيئية والأمنية.

فيما من المقرر أن تتناول جلسات اليوم ملف الأسرة والاقتصاد بما يشمل أثر ارتفاع تكاليف المعيشة والاستقرار الوظيفي والثقافة المالية، إضافة إلى استشراف التغيرات الديموغرافية ومستقبل الأسرة، وسبل تفعيل حوار الأجيال وتحويل الاختلاف بينها إلى مصدر قوة وتكامل أثناء الأزمات، وذلك تمهيداً للخروج بتوصيات عملية تدعم استقرار الأسرة الخليجية.

دعوات لإنشاء مرصد خليجي يرصد الظواهر الأسرية والاجتماعية قبل تفاقمها

تحذير من استهداف المنصات الرقمية للنشء بآليات المكافأة الفورية وتغيير القيم المجتمعية

دعا متحدثون إلى تعزيز التعاون الخليجي في استشراف التحديات التي تواجه الأسرة، وإنشاء مرصد مجتمعي مشترك يرصد الظواهر الأسرية والاجتماعية قبل تفاقمها، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية لتوفير منظومة متكاملة لدعم الأسر في الأزمات وتمكينها من الاعتماد على الذات.

وأكدوا أهمية الاستثمار في الوعي الأسري، وبناء الحصانة النفسية والقيمية لدى الأبناء، وتطوير السياسات الأسرية استناداً إلى الدراسات والبيانات، بما يواكب التحولات الرقمية والاجتماعية المتسارعة.

جاء ذلك خلال الجلسة الأولى التي جاءت بعنوان «من السياسات الأسرية إلى منظومة خليجية استباقية»، وناقشت استشراف المخاطر الأسرية والإنذار المبكر، ودور الأسرة الخليجية في مواجهة الظروف الاستثنائية والأزمات، والتحول من معالجة المشكلات إلى الوقاية والتدخل المبكر، بمشاركة كل من الدكتور خالد النعمة من معهد الدوحة الدولي للأسرة، وخولة محمد المازمي من وزارة الأسرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومحمد سيار من جمعية كاف الإنسانية، فيما أدار الجلسة عبدالعزيز العجمي من المكتب التنفيذي.

وأكد الدكتور خالد النعمة أهمية استشراف الدواعي الأمنية والمعايير الأسرية التي قد تؤثر على استقرار البيوت والمجتمعات، في ظل التطورات المتسارعة للخوارزميات والمنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي، مشدداً على ضرورة تعزيز الحصانة القيمية والنفسية لدى النشء، وتوعية أولياء الأمور وصناع القرار بالتحديات المستجدة.

وأوضح أن مفاهيم مثل «هندسة القرار» و«هندسة المشاعر» والهندسة الاجتماعية باتت تعتمد بصورة متزايدة على آليات المتعة اللحظية والمكافأة الفورية، مشيراً إلى أن التحديات لم تعد تقتصر على تغيير المعتقدات، بل امتدت إلى التأثير في القيم المجتمعية، خصوصاً لدى الفئات العمرية الصغيرة التي لا يتجاوز عمرها 13 عاماً، بما قد يسهل تمرير سلوكيات وأفكار متطرفة أو مخالفة للنظم والقوانين. ولفت إلى أن الإشباع السريع والمقارنات الاجتماعية عبر منصات التواصل والألعاب الإلكترونية قد تؤثر في السلوك والاتزان النفسي، مؤكداً أن التماسك الأسري يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة هذه المتغيرات، ودعا إلى بناء جسور الثقة مع الأبناء، وتنمية مهارات التفكير الناقد لديهم، وإشراكهم في اتخاذ القرارات والتعلم من التجربة والخطأ، مع ضرورة التعامل بمسؤولية وإحسان مع حالات الخلاف والانفصال الأسري حفاظاً على الاستقرار العاطفي للأبناء والأحفاد.



كما طالب بإنشاء مرصد مجتمعي خليجي مشترك، بالتعاون مع الجهات الأمنية والاجتماعية، لاستشراف الظواهر قبل تفاقمها، ودعم النماذج الإيجابية في الفضاء الرقمي، وتوظيف الدراما الخليجية الهادفة، وتكثيف الدراسات المشتركة وتبادل الخبرات بين دول المجلس.

من جانبه، استعرض محمد سيار تجربة جمعية كاف الإنسانية في دعم الأسرة الخليجية خلال الأزمات، مؤكداً أن بناء منظومة مستدامة لمساندة الأسر يتطلب تكاملاً فعلياً بين القطاعات العام والخاص وغير الربحي، انطلاقاً من قيم التكافل والمروءة المتجذرة في المجتمع الخليجي. وأوضح أن تجربة الجمعية تقوم على ثلاث ركائز مترابطة، تبدأ بالإغاثة الفورية خلال الساعات الأولى للأزمة، من خلال الزيارات العاجلة وتوفير الاحتياجات الأساسية، ثم الانتقال إلى مرحلة الاستقرار عبر توفير السكن المؤقت، وضمان انتظام الأبناء في المدارس، وترميم المنازل وتأثيثها، وصولاً إلى مرحلة التنمية التي تستهدف تمكين الأسرة من خلال المشاريع الصغيرة والتدريب والتعليم، بما يعزز قدرتها على الاعتماد على الذات.

وأشار إلى أن دراسة لقياس الأثر الاجتماعي في البحرين أظهرت أن كل دينار يُنفق يحقق ما يعادل 34 ديناراً من الأثر الاجتماعي، مستشهداً بمشروع ترميم وتأثيث المنازل، الذي استفاد منه أكثر من 90 مستفيداً خلال العام الماضي، إلى جانب مبادرات مساندة الأسر المهددة بالإخلاء بسبب تعثر الإيجار، وتمكين النساء من إيجاد مصادر دخل، وتوفير مضخات الأنسولين للأطفال وبرامج رعاية كبار المواطنين. من جانبها، استعرضت خولة محمد المازمي تجربة دولة الإمارات في تطوير السياسات الأسرية، مشيرة إلى التحول من المبادرات المنفصلة إلى بناء منظومة وطنية متكاملة واستباقية، تضع الأسرة في صدارة أولويات التنمية والاستدامة المجتمعية.

وأوضحت أن هذا التوجه شهد محطات مهمة، من بينها إنشاء وزارة الأسرة في ديسمبر 2024، وإطلاق الأجندة الوطنية لنمو الأسرة 2031 في نوفمبر 2025، وإعلان عام 2026 عاماً للأسرة، بما يعكس توحيد الجهود الوطنية لتعزيز استقرار الأسرة ونموها.



خبراء: تعزيز صمود الأسرة أمام الظروف الاستثنائية ضرورة لحفظ استقرارها

ناقشت الجلسة الثالثة التي جاءت بعنوان «الأسرة الخليجية والمرونة في مواجهة الأزمات»، تأثير الأزمات الصحية والاقتصادية والبيئية والأمنية على الأسرة الخليجية، ومؤشرات هشاشتها أمام الأزمات، وآليات الاستجابة الأسرية والتعافي، مؤكدة أهمية تعزيز قدرة الأسرة على التكيف مع المتغيرات والظروف الاستثنائية، بما يحافظ على تماسكها واستقرارها.

وشارك في الجلسة د. جاسم خليل، أستاذ الإعلام والعلاقات العامة، وحصة بدر العبدالغفور، من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بدولة الكويت، وإيمان آل إسحاق، مستشارة في مجال المسؤولية الاجتماعية بدولة قطر، فيما أدار الجلسة د. محمد العجمي من الرابطة الكويتية للاجتماعيين.

وتناولت الجلسة أبرز التحديات التي تفرضها الأزمات المختلفة على الأسرة الخليجية، وانعكاساتها على استقرارها وقدرتها على أداء أدوارها الاجتماعية والتربوية، إلى جانب مناقشة المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى هشاشة الأسرة واستعدادها لمواجهة الأزمات والتعامل مع تداعياتها.

كما سلطت المداخلات الضوء على أهمية تطوير آليات الاستجابة الأسرية والتعافي، وتعزيز قدرة الأسر على التعامل مع الظروف الطارئة، من خلال تبني أساليب أكثر مرونة في مواجهة التحديات، بما يسهم في الحد من الآثار السلبية للأزمات على أفراد الأسرة والمجتمع.

وأكدت محاور الجلسة أهمية التعامل مع مرونة الأسرة باعتبارها أحد مقومات الاستقرار المجتمعي، وضرورة تعزيز الاستعداد المسبق للأزمات، وتطوير آليات الدعم والاستجابة التي تساعد الأسرة الخليجية على تجاوز الظروف الاستثنائية واستعادة توازنها.

الصحة النفسية للأسرة.. خط دفاع أساسي في مواجهة الأزمات

توصيات خليجية بإدماج الصحة النفسية في خطط إدارة الأزمات والطوارئ

دعا مشاركون إلى إدماج الصحة النفسية والرفاه الأسري ضمن الخطط الوطنية والخليجية لإدارة الأزمات والطوارئ، وتطوير منظومة متكاملة للدعم النفسي والاجتماعي تضمن التدخل المبكر وسهولة وصول الأسر إلى الخدمات المختصة، مع تدريب العاملين في الخطوط الأمامية على الإسعافات الأولية النفسية، ووضع بروتوكولات واضحة لاستقبال الحالات وإحالتها ومتابعتها. وأكدوا أهمية كسر الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالصحة النفسية، وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في خطط الطوارئ، وضمان استمرارية التعليم والتأهيل والرعاية، وتوفير البدائل اللازمة لمقدمي الرعاية والأدوات المساندة.

جاء ذلك خلال جلسة «الصحة النفسية والرفاه الأسري في الظروف الاستثنائية والأزمات»، التي ناقشت الضغوط النفسية داخل الأسرة، والصحة النفسية للأطفال والمراهقين، والضغوط الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وأدارتها الدكتورة كلثوم عوض من الجمعية الخليجية للاجتماعيين، بمشاركة الدكتور جلال المخيني من المكتب التنفيذي، والدكتور غانم الغانم من جمعية علم الاجتماع المهني، والدكتورة هلا السعيد من مركز الدوحة العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأكد الدكتور جلال المخيني أهمية دمج خدمات الدعم النفسي ضمن منظومة خليجية متكاملة للتعامل مع الأزمات والطوارئ، وتدريب الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين على مهارات مواجهة الأزمات وآليات التعامل مع تداعياتها، إلى جانب تعزيز وعي أفراد المجتمع بأهمية اللجوء إلى المختصين والتعبير عن مخاوفهم والضغوط التي يواجهونها.

وأوضح أن الأسرة الخليجية واجهت خلال السنوات العشر الماضية تحديات وظروفاً استثنائية متعددة، مشيراً أن من أبرز التحديات استمرار الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالصحة النفسية، وتردد بعض الأسر في مراجعة العيادات المختصة، مستشهداً بحالات لأطفال ومراهقين في البحرين تأثرت حالتهم النفسية بتداعيات الحرب الأخيرة، من بينها طفلة أصابتها مخاوف دفعتها إلى رفض النوم في غرفة نومها والإصرار على النوم أسفل الدرج.

كما حذر من تأثير التدفق الإخباري المتواصل والانفتاح الواسع على منصات التواصل الاجتماعي خلال الأزمات، وما يتعرض له الأطفال والأفراد من محتوى يتضمن معلومات صحيحة وأخرى غير دقيقة، قد تؤثر في بناء المعرفة وتؤدي إلى تشوهات معرفية وانعكاسات نفسية واجتماعية.

من جانبه، أكد الدكتور غانم الغانم أهمية إدماج الصحة النفسية والرفاه الأسري ضمن خطط إدارة الأزمات الوطنية، وتطوير آليات متكاملة لاستقبال الحالات وتقييم احتياجاتها النفسية والاجتماعية، بما يضمن التدخل المبكر وتوفير الدعم المناسب للأسر، إلى جانب تدريب العاملين في الخطوط الأمامية على الإسعافات الأولية النفسية.



واستعرض العلاقة بين الأزمات والضغوط النفسية والرفاه الأسري في دول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أن التحدي يتمثل في تحويل المعرفة المتعلقة بالضغوط النفسية والعلاقات الأسرية إلى استجابات عملية تراعي احتياجات أفراد الأسرة وتوفر لهم الحماية والدعم.

وضرب مثالاً بحالة أسرة استقبلتها عيادة الإرشاد الأسري، كان الأب فيها بقسم الطوارئ، والأم تمر بحالة انهيار، فيما يواجه الابن خلافاً كبيراً مع زوجته، موضحاً أن الأزمة الواحدة قد تؤدي إلى اضطراب أدوار أفراد الأسرة وتعطل مواردها اليومية، وتنعكس على استقرار العلاقات الأسرية وتماسكها.

ودعا إلى اعتماد نافذة استقبال ميسرة تربط بين تقدير الاحتياجات الاجتماعية والتقييم النفسي الأولي، وتطوير بروتوكولات للإحالة والمتابعة، مع الفصل بين مسار الحماية من العنف ومسار الوساطة الأسرية، وتوفير الدعم المناسب للوالدين ومقدمي الرعاية.

من جانبها، شددت الدكتورة هلا السعيد على أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في خطط الطوارئ والاستجابة للأزمات، وضمان استمرارية التعليم والتأهيل والخدمات الأساسية في مختلف الظروف، إلى جانب توفير الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي لمقدمي الرعاية، وتأمين الأدوات المساندة ووسائل النقل الميسرة وبدائل التواصل.

واستعرضت ورقة عمل بعنوان «أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة الأزمات: تعزيز المرونة وضمان استمرارية الرعاية»، موضحة أن الأزمات لا تقتصر على الحروب والأوبئة والظروف السياسية، بل تشمل أيضاً مرض أحد الوالدين، أو فقدان مصدر الدخل، أو توقف مركز التأهيل، أو غياب مقدم الرعاية، أو فقدان الأدوات التي يعتمد عليها الشخص ذو الإعاقة في حياته اليومية.

وبينت أن تأثير الأزمات يختلف باختلاف طبيعة الإعاقة والاحتياجات ومستوى الاستقلالية، مستشهدة بالأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد الذين يعتمدون على روتين يومي وأشخاص وأنشطة محددة، إذ قد يؤدي تغيير المكان أو الأشخاص أو الأنشطة المعتادة إلى صعوبات في التكيف، ما يستدعي توفير بدائل تراعي احتياجات كل فئة.